|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **جامعة بنها** |  | **كلية التربية شعبة التعليم الأساسي** |
| **قسم (الرياضيات)** |  | **الفرقة الأولى** |
| **العام الجامعي (2013/ 2014)** |  | **الفصل الدراسي الأول** |
| **امتحان مادة** |  | **تاريخ مصر المعاصر** |

**نموج إجابة امتحان تاريخ مصر المعاصر**

**السؤال الأول:....................................................................**

* **اكتب مقالاً تاريخيًّا موجزًا توضح فيه المفاهيم السياسية التالية: مفهوم الدولة، والنظام السياسي المعاصر بما يشمله من سلطات رئيسة، مع إبراز أهم إشكاليات التجربة الحزبية في مصر المعاصرة؟**

**على الرغم من أنه ليس هناك تعريف جامع مانع في العلوم الإنسانية ، فإنه يمكن القول أن الدولة هي عبارة عن إقليم جغرافي مُحدد يضم مجموعة من الأفراد يمارسون انشتطتهم داخل حدوده المعروفة، ويخضعون لنظام سياسي معين يتولى إدارة شئونها المختلفة، وتشرف الدولة على انشطة سياسية واقتصادية واجتماعية التي تهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الافراد فيها، وبالتالي فإن العناصر الأساسية لأي دولة هي الحكومة والشعب والإقليم، بالإضافة إلى السيادة والاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي، مما يكسبها الشخصية القانونية الدولية، ويمكنها من ممارسة اختصاصات السيادة لاسيما الخارجية منها.**

**يقصد بالنظام السياسي نموذج الحكم الذي يحُدد شكل الحكومة وأسلوب إنتقال السلطة وممارستها ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي غالباً ما تتكون في ضوء الظروف التاريخية والفكرية التي تعيشها الدولة. ويختلف مدلول هذا النظام من دولة لأخري، فهناك النظام الجمهوري ، والملكي ، والبرلماني، والحزبي ، والرأسمالي، والشيوعي ... إلخ. ووتمثل السلطات الرئيسية فى النظام السياسى المعاصر فيما يلي: أولاً: السلطة التنفيذية، تضم رئيس الدولة والحكومة (الوزراء والإدارات العاملة)، ومسئولياتها الرئيسية هى تنفيذ القوانين والتشريعات التي تضعتها السلطة التشريعية. ثانيًّا: السلطة التشريعية هي الجهة المنوط بها وضع وتشريع القوانين وفقا لظروف واحتياجات المجتمع، وتسمى «البرلمان»، وتختلف مسمياتها من دولة لأخرى. ثالثًا: السلطة القضائية، وتضم الهيئات القضائية، ومهمتها الفصل في المنازعات بين أفراد المجتمع أو بين المواطنين والحكومة وفقا للقانون والدستور. والأخير هو مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد  نظام وشكل الحكم في الدولة، وينظم السلطات الثلاث ويحدد اختصاصاتها، ويبين حقوق الافراد وواجباتهم، وينبثق عن الدستور مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات لتنفيذ مواده.**

**أما بالنسبة للإشكاليات التي اعترت مسار تاريخ التجربة الحزبية المصرية فتتمثل فيما يلي: أولاً: ساد التجربة نظام الحزب الواحد القوى رغم التعددية، بمعني أنه كان هناك حزب واحد قوى يسيطر على مجريات الحياة السياسية ، وكانت بقية الأحزاب كرتونية ليس لها دورًا فاعلاً في الحياية السياسية. ثانيًّا: شهدت التجربة الحزبية شخصنة قائد الحزب، بمعني أن الحزب القوي يقوده ويسيطر عليه شخص واحد فقط، كما هو الحال مع مصطفي كامل ومحمد فريد في الحزب الوطني، وسعد زغلول ومصطفي النحاس في حزب الوفد ... إلخ، وهذا حرم مصر من المنافسة الحقيقة وخلق كوادر بشرية جديدة.**

**لكما لم تستفد الأحزاب المصرية من واقع التجربة التاريخية ومن تراكم الخبرات السياسية، إنما قامت على أنقاض بعضها البعض، فالتجارب الحزبية كل منها قامت على أنقاض التجربة السابقة عليها، عبر فترات وأجيال متفاوتة، وبالتالى لم تستفد الأحزاب المصرية من التراكم الذى يقود التطور، وهو ما ينسحب على الحكام وجميع القيادات فى مصر والوطن العربى. رابعًا: جاءت التجربة الحزبية في عهد السادات ومبارك كهبة من الحاكم للمحكومين، مما أفقد الحياة الديمقراطية معناها الحقيقي.**

* **بما تفسر (أجب عن نقطة واحدة فقط):**

1. **إعلان الحماية البريطانية على مصر فور اشتراك الدولة العثمانية ضد بريطانيا في الحرب العالمية الأولي. لأن بريطانيا كانت تريد عزل مصر عن الدولة العثمانية، وتأكيد احتلالها لأراضيها، ولذلك فرضت الحماية عليها في 18 ديسمبر 1914، دون مشورة الحكومة المصرية، وحولت الحقوق السيادية التي كان يتمتع بها لسلطان تركيا والخديوي عباس حلمي الثاني إلى ملك بريطانيا العظمى، ونص قرار الحماية على أن تكون الاتصالات بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية بواسطة وكيل ملك بريطانيا، كما ترتب على إعلان الحماية أن ارتقت إنجلترا بوظيفة المعتمد والقنصل العام البريطاني إلى وظيفة المندوب السامي، وتقرر أيضًا إلغاء وظيفة قاضي مصر، الذي كان يُعيّن من قبل تركيا؛ كدليل على ارتباط العلاقة الدينية بين مصر ودولة الخلافة، وبذلك انقطع آخر رباط كان يربط مصر بالدولة العثمانية. وهكذا أصبحت مصر أشبه بمستعمرة إنجليزية، بعد أن قضي على الاستقلال الداخلي والحقوق التي كانت لمصر بمقتضى الفرمانات الصادرة من الدولة العثمانية.**
2. **خضوع الاقتصاد المصري لخدمة بريطانيا وحلفائها في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) كما لو كانت مصر مقاطعة بريطانية. نظرًا لأن سلطات الاحتلال البريطانى شددت قبضتها على البلاد، وجندت كل ما يلزمها من الموظفين والعمال المصريين فى مختلف الحرف والتخصصات كالأطباء والمهندسين والسائقين والعمال والحرفيين لخدمة جيوش الحفاء، وجندت أيضاً رعايا الدول الحليفة من الأجانب المقيمين بمصر لنفس الغرض. وفرضت لمصلحتها إجراءات اقتصاد الحرب بحيث صارت جميع موارد مصر وثرواتها ومنشأتها الاقتصادية معبأة لمجهود الحرب، وفى سبيل تأمين السيطرة البريطانية على الاقتصاد المصرى، ولضمان تمويل الحرب فى الشرق من الخزانة المصرية. فضلاً عن بنود معاهدة التحالف بين البلدين والموقعة عام 1936، وموقع مصر الاستراتيجي الذي جعل منها ساحة للقتال خلال فترة الحرب، أضف إلى ذلك سيطرة بريطانيا على نظام النقد المصري، وارتباط الجنية المصري بنظيره الإنجليزي.**

**السؤال الثاني: ....................................................................**

* **أجب عن نقطة واحدة فقط مما يلي:**

1. **أسباب ومقدمات ثورة 23 يوليو 1952.**

**تنوعت أسباب ومقدمات ثورة 23 يوليو 1952 ما بين سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، فقد تركزت الأسباب السياسية بشكل واضح في شخصية الملك فاروق التي حامت حولها الشبهات والتصقت بها تهم الفساد، مما أفقده القدرة على السيطرة على مقاليد السلطة، وأضعف من هيبته في نفوس المصريين كافة، فضلاً عن حالة الفوضى والاضطراب التي سيطرت على الحياة السياسية المصرية، وقد ظهر ذلك بشكل واضح في تعاقب أربع وزارات على الحكم في الفترة من 27 يناير 1952 وحتى اندلاع الثورة، وفشلها في معالجة الأوضاع السيئة التي ألَمَّت بمصر آنذاك، يُضاف إلى هذا الحالة التي كانت عليها الأحزاب السياسية من الترهُّل والضعف.**

**وتمثلت الأسباب العسكرية في حالة السخَط التي انتابت صفوف الجيش المصري جرّاء تصرفات الملك، وتدهور أحواله، والهزيمة في حرب فلسطين 1948، وما نتج عنها، فقد أوغرت صدر العسكريين ضد الملك. إلى جانب تلك العوامل كانت بواعثُ أخرى قوية لم تقلّ عن سابقتها في الأهمية هي الدوافع الاقتصادية التي كان من أهم مظاهرها انتشار الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، وسوء الحالة المالية للبلاد، وبخاصة عام 1951/1952. ولم تكُن الحالة الاجتماعية هي الأخرى أقلَّ سوءًا، وكان أبرز ملامحها فِقدان العدالة الاجتماعية، وزيادة الفوارق بين الطبقات.**

1. **موقف الأوساط السياسية الرسمية اللبنانية من قيام ثورة 23 يوليو 1952.**

**استقبلت الأوساط السياسية الرسمية اللبنانية وفي مقدمتها رئيس الجمهورية بشارة الخوري أنباء الثورة المصرية بتحفُّظ شديد، واكتفت بدور المشاهد للتطورات التي تحدث على الساحة المصرية، ومرجع هذا القلق هو الخوف من أن تتأثر الساحة اللبنانية بما يجري في مصر، خصوصًا أنها كانت تعجُّ بالاضطرابات السياسية آنذاك، وكان الرئيس اللبناني من أشدِّ المؤمنين بإمكانية حدوث ذلك، نظرًا إلى اعتناقه مثلاً لبنانيًّا يقول: «إذا وقعت مادنة بمصر، خاف من طراطيشها».**

**ويَتَّضِح هذا الموقف الرسمي من خلال مكاتبات الدبلوماسيّين اللبنانيين في الخارج تعقيبًا على أحداث مصر، ومنها ما كتبه شارل مالك وزير لبنان المفوض في واشنطن عقب تنازل فاروق عن العرش، حيث بعث برسالة إلى الرئيس اللبناني شرح فيها بالتفصيل وجهة نظره في أحداث مصر، وأثرها على المنطقة العربية، وكان مما ذكره أن علي ماهر ونجيب كانا على اتفاق مسبق، وأكد أن الأول لن يستمر طويلاً في الحكم، وأعرب عن تخوُّفه من أن يكون هذا الانقلاب مقدمة لسلسلة من الانقلابات المتتالية في مصر، كما خشي من أن يكون محمد نجيب أداة ظاهرة لقوى مستترة قد تكون الإخوان أو الشيوعيين، ثم طالب شارل مالك بضرورة استمرار النظام الملكي في مصر بغض النظر عن شخصية الملك، ونبَّهه في نهاية رسالته إلى قلق ممثلي الدول الغربية في واشنطن من صدى الانقلاب على بقية بلدان المنطقة، ولم يُخفِ الوزير اللبناني تخوُّفه من أن تتأثر أجواء بلاده بما حدث في مصر، لذا نصح بشارة الخوري بضرورة الإسراع نحو إصلاح شئون البلاد باستخدام الوسائل والأدوات كافة، بهدف القضاء على أي تذمُّر قد يحدث في المستقبل من قِبَل الشعب.**

**ولم يختلف الموقف اللبناني كثيرًا عن سابقه عندما خُلع الملك فاروق عن العرش، فحينما تَقدَّم محمد وجيه رستم وزير مصر المفوض في بيروت بمذكِّرة إلى وزارة الخارجية اللبنانية ينبئها بهذا الحدث، ويخبرها بمغادرة ملك مصر السابق البلاد، قام وزير الخارجية بعرض الأمر على مجلس الوزراء، واكتفى المجلس بالإحاطة علمًا بمضمون المذكِّرة متمنِّيًا لمصر الخير.**

\* \* \* \* \*

**مـع أطيب الأمنيات بالتوفيق والسـداد**

**د/ عبد الله فوزي د/ محمـد الدمرداش**